سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 45.21 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 10 سنتات ليبلغ 45.21 دولار في التداولات الأخيرة، مقابل 45.11 دولار في تداولات يوم امس الاول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية انخفض خام برنت 47 سنتا ليتحدد سعر التسوية عند 44.9 دولار للبرميل في حين أغلق خام غرب تكساس الوسيط على تراجع 35 سنتا ليبلغ 42.58 دولار للبرميل.

حصة غير المواطنين بسوق العمل ترتفع لـ82 بالمئة

المركزي الكويتي يرصد ملامح اقتصاد الدولة في تقرير اقتصادي عن 2019

أصدر بنك الكويت المركزي، تقريره الاقتصادي لعام 2019، وهو الإصدار الثامن والأربعون من سلسلة يُعدُّها ويُصدرها المصرف.

وأفاد بيان صادر عن البنك المركزي امس السبت، أن التقرير يتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة حول مختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام الماضي.

وأشار التقرير، إلى نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بنسبة 0.4 بالمائة خلال عام 2019، بزيادة 161.9 مليون دينار، حيث سجل 39.424 مليار دينار، مقابل 39.262 مليار دينار في 2018.

ونوه التقرير، إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي انكماشاً بنسبة 1.7 بالمائة خلال العام الماضي عند مستوى 20.88 مليار دينار، مقارنة بـ21.25 مليار دينار في عام 2018.

في حين نمت القطاعات غير النفطية في عام 2019 بنحو 3 بالمائة، مسجلة 18.54 مليار دينار، مقابل 18 مليار دينار في 2018.

وبالنسبة للمستوى العام للأسعار المحلية، فقد سجل معدل التضخم السنوي ارتفاعاً بنسبة 1.1 بالمائة خلال عام 2019، مع صعود قطاعات الاتصالات بنسبة 5.1 بالمائة، والنقل بـ3.4 بالمائة، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بمقدار 2.6 بالمائة.

وألمح التقرير، إلى نمو عدد السكان بنسبة 3.3 بالمائة، خلال العام الماضي، ليصل إجمالي عدد السكان العاملة الكويتية لـ440 ألف نسمة، وارتفاع أعداد القوى العاملة لغير الكويتيين إلى 2.5 مليون نسمة.

وأفاد التقرير، بانحفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدنيار بنسبة 0.1 في نهاية عام 2019، مع استمرار تطبيق نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من العملات لأهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية.

على الجانب الآخر، أظهر تقرير البنك المركزي الكويتي ارتفاع حصة غير المواطنين بسوق العمل لـ82.2 بالمائة في 2019 وأوضح التقرير السنوي الصادر، امس السبت، نمو عدد السكان في الكويت بنسبة 3.3 بالمائة، خلال العام الماضي، ليصل إجمالي عدد السكان لـ4.7 مليون نسمة، 1.4 مليون نسمة للكويتيين، و3.3 مليون نسبة لغير الكويتيين.

وارتفع إجمالي عدد القوى العاملة بنحو 5.1 بالمائة، ليسجل 2.9 مليون نسمة، مع انخفاض أعداد القوى العاملة الكويتية لـ440 ألف نسمة، وارتفاع أعداد القوى العاملة لغير الكويتيين إلى 2.5 مليون نسمة.

تباين حركة التداولات الأسبوعية.. والسيولة تواصل الصعود

أسبوع إيجابي للبورصة بالتزامن مع إدراج «شمال الزور»

ارتفعت المؤشرات الكويتية للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك بعد أداء إيجابي في معظم جلسات الأسبوع الذي شهد إدراج سهم «شمال الزور» في السوق الأول.

ارتفع مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع الماضي بواقع 1.8% عند مستوى 5754.92 نقطة بمكاسب بلغت 102 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5652.91 نقطة.

كما ارتفع «رئيسي 50» بنسبة 1.56% عند مستوى 4151.61 نقطة رابحاً 63.8 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4087.82 نقطة. وصعد مؤشر السوق الرئيسي خلال الأسبوع 1.39% عند مستوى 4140.58 نقطة، مقابل 4083.82 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، لتبلغ مكاسبه 56.8 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام مرتفعة بنحو 1.7% عند مستوى 5213 نقطة، رابحاً 86.9 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5126.09 نقطة.

وعلى مستوى الأسبوع بالكامل الذي اشتمل على 4 جلسات فقط نظراً لتخلله إجازة رأس السنة الهجرية يوم الخميس، واصلت السيولة صعودها لترتفع 13.8% إلى 173.96 مليون دينار مقارنة مع 152.87 مليون دينار في الأسبوع السابق.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 39.73 ألف صفقة، مقارنة مع 34.05 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بنمو نسبته 16.7%.

في المقابل، تراجعت أحجام التداول الأسبوعية 8.3% لتصل إلى 849.07 مليون سهم، مقابل 925.73 مليون سهم في الأسبوع الماضي.

بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 30.123 مليار دينار (98.85 مليار دولار)، مقارنة مع 29.209 مليار دينار (95.86 مليار دولار) في الأسبوع الماضي.

وبلغت المكاسب السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع 914 مليون دينار (3 مليارات دولار)، شكلت نمواً أسبوعياً بنسبة 3.13%.

على الصعيد السنوي، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 15.5%، بخسارة تُقدر بنحو 5.514 مليار دينار (18.1 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 35.64 مليار دينار (116.96 مليار دولار).

أقل القطاعات تضرراً من تداعيات جائحة كورونا

أرباح قطاع الاتصالات المحلي تتراجع 25 بالمئة بالنصف الأول

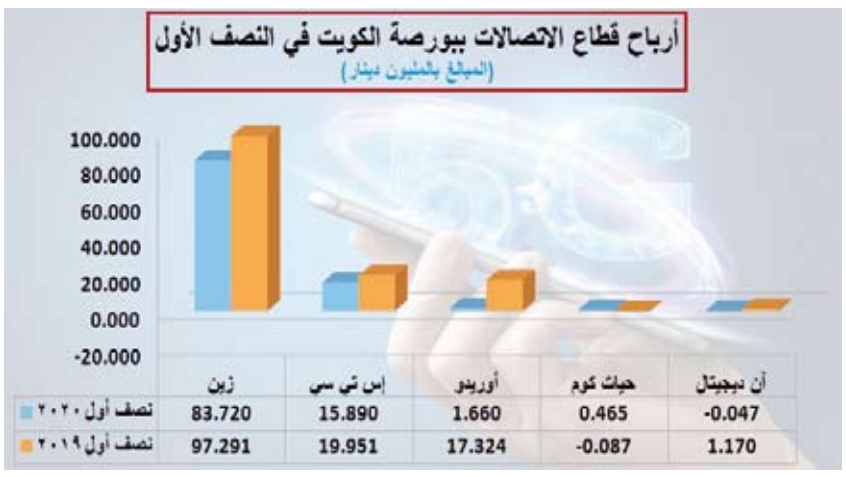

أظهرت إحصائية حديثة، تراجع أرباح قطاع الاتصالات، المدرج ببورصة الكويت، بنسبة 25% خلال النصف الأول من العام الجاري على أساس سنوي.

وبحسب المسح، بلغت أرباح 5 شركات مدرجة بالقطاع، خلال الفترة 101.69 مليون دينار (333.63 مليون دولار)، مقابل أرباح بنحو 135.65 مليون دينار (445.05 مليون دولار) بالنصف الأول من عام 2019.

وحققت «زين» أعلى أرباح نصفية على مستوى القطاع ككل، بقيمة 83.72 مليون دينار بتراجع 14%، فيما سجلت «حيات كوم» أقل الأرباح خلال الفترة بنحو 465 ألف دينار.

أما شركة «آن ديجيتال»، فكانت صاحبة الخسائر الوحيدة بين أسهم القطاع خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث تحولت الشركة للخسائر بقيمة 47 ألف دينار تقريباً مقارنة بربح قدره 1.17 مليون دينار بالفترة نفسها من العام السابق.

وعلى مستوى نتائج الربع الثاني من العام الجاري، بلغت أرباح شركات قطاع الاتصالات 45.94 مليون دينار (150.72 مليون دولار)، مقابل أرباح بنحو 70.49 مليون دينار (231.27 مليون دولار) بالربع الثاني من عام 2019، بتراجع نسبته 34.8%.

وكانت «زين» صاحبة أعلى الأرباح الفصلية كذلك، بنحو 36.14 مليون دينار بتراجع 28%، تليها «إس تي سي الكويت» بواقع 9.35 مليون دينار بتراجع 9.4%، فيما حَلت «آن ديجيتال» في المرتبة الأخيرة بأرباح فصلية بلغت 83 ألف دينار بانخفاض 94.3%.

وسجلت «أوريدو» الخسائر الفصلية الوحيدة بين شركات قطاع الاتصالات، حيث بلغت خسائرها في الربع الثاني من العام الجاري 64 ألف دينار، بالمقارنة مع أرباح بقيمة 8.52 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2019.

وقال المحلل المالي للأسواق محمد الديب، إن قطاع الاتصالات الكويتي سجل ثاني أفضل النتائج في السوق خلال النصف الأول من العام الجاري، وذلك بعد قطاع البنوك، لكنه تقدم على الأخير على مستوى الربع الثاني من العام.

وأوضح الديب أن قطاع الاتصالات، ورغم انخفاض أرباحه على المستويين الفصلي والنصف سنوي، إلا أن نسبة التراجع التي طالت القطاع أقل بكثير من النسبة الإجمالية لشركات السوق الكويتي التي انخفضت 76.6% بالنصف الأول و93.3% بالربع الثاني من 2020.

وبين الديب أن تداعيات جائحة فيروس كورونا كان لها بالغ الأثر على النتائج الإجمالية للسوق الكويتية خلال النصف الأول من العام الجاري خاصة مع إجراءات الحظر وإيقاف النشاط الاقتصادي والاجتماعي وما تبعها من خطوات احترازية اتبعتها الكويت حالها كحال جميع بلدان العالم.

ونوه بأن قطاع الاتصالات، ورغم حظر النشاط الاقتصادي والإجراءات الوقائية التي اتبعها العالم بالكامل والكويت بالتبعية، إلا أنه كان أقل القطاعات تضرراً من جائحة كورونا، حيث استفاد القطاع من تعميم استراتيجية التعامل عن بعد في قطاعات الأعمال والتعليم والطب وغيرها من القطاعات الحيوية.

وأكد الديب أن قطاع الاتصالات في معظم بلدان العالم يُعد ثاني أو ثالث قطاع في الأهمية الاستراتيجية مع قطاعي البنوك والصناعة.

طالب الجهات المعنية بوضع خطة قابلة للتطبيق فعلياً

حسين دشتي: معالجة التركيبة السكانية مع الحؤول دون حصول انكماش اقتصادي

حسين إسماعيل دشتي

اعتبر الناشط الاقتصادي حسين إسماعيل دشتي، أنه من حق الكويت، على الحكومة ومجلس الأمة، العمل على حل مشاكل التركيبة السكانية، التي انفجرت بوجه الجميع، مع بدء انتشار فيروس كورونا المستجد، منذ النصف الثاني من شهر فبراير الماضي.

وأكد دشتي أنه على الجهات المعنية، الضرب بيد من حديد في مواجهة تجار الإقامات الذين أتوا بالآلاف من العمالة الهامشية ورموا بها في شوارع الكويت طيلة السنوات الماضية، مشدداً على ضرورة إنزال أقصى العقوبات ضدهم، بما يساعد في الحفاظ على سمعة الدولة بلد الإنسانية على الصعد الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية كافة، من قبل المنظمات العالمية المسؤولة عن حقوق الإنسان من جهة، وبين نظيراتها من دول العالم أجمع من جهة ثانية.

وأشاد دشتي بالقرار الذي اتخذته وزارة الداخلية مع بداية أزمة فيروس كورونا المستجد، بشأن السماح لمخالفي الإقامة بتسليم أنفسهم، مع منحهم الفرصة للسفر إلى بلادهم على حسابها، لافتاً إلى ضرورة منح فرصة جديدة وإصدار قرار جديد يتيح للآلاف من مخالفي الإقامة الذين يعملون في الجواخير والمزارع ومناطق البر وغيرها تسليم أنفسهم والعودة إلى بلادهم من دون دفع غرامات أو دخول السجن.

وأضاف أنه على الحكومة ومجلس الأمة العمل على إعداد خطة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع بشكل تدريجي، لافتاً إلى أن أي قرار متسرّع بالتخلي عن عدد كبير من الوافدين في وقت واحد، من شأنه الإضرار بالنشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات، خصوصاً وأن المقيمين في الدولة يسهمون بدرجة كبيرة في إيجارات القطاع العقاري، ومبيعات التجزئة والأسواق التجارية بمختلف أنواعها والقطاع التعليمي بأسره وغيرها، ومشدداً على أن التخلي عنهم سيؤدي إلى انكماش اقتصادي يؤثر على جميع القطاعات في الدولة.

ولفت إلى أنه على الجهات المعنية تشجيع المواطنين على الدخول إلى القطاع الخاص، وتوعيتهم بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها المالية العامة في الدولة خلال الفترة الحالية، مع استمرار انخفاض أسعار النفط، موضحاً أن قبولهم بالتوجه نحو القطاع الخاص أو العمل الحر، من شأنه تخفيف الضغوطات عن باب الرواتب والإيجارات الذي يلتهم أكثر من 60 في المئة من النفقات العامة في الدولة سنوياً.

وتابع دشتي أن حل مشاكل التركيبة السكانية من الدولة، من شأنه توفير آلاف فرص العمل للمواطنين، خصوصاً من الخرّيجين الجدد من الجامعات، فضلاً عن تخفيض عدد الوظائف الحكومية التي تعد الأعلى على مستوى العالم تقريباً.

التجارة: 82 ألف دينار رسوم وسم 1.6 طن معادن ثمينة في يوليو

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية، عن أن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة خلال شهر يوليو الماضي بلغ نحو 1.643طن.

وقالت وزارة التجارة، في بيان صادر، امس السبت، إنها حصلت رسوم وسم عنها تقدر بـ 81.7 ألف دينار كويتي.

وبينت، أن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم بلغ نحو 1.084طن، حصلت عنه رسوما تقدر بـ 45.2 ألف دينار كويتي، منها 609 كيلوجرامات ذهب محلي و474.5 كيلو جرام ذهب خارجي.

وأشارت، إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 70.4 كيلوجرام، في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 21.7كيلوجرام.

وأضافت، أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت 528.6 كيلوجرام، في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 224.1 كيلوجرام.

ولفتت، إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 10.3 كيلوجرام، فيما بلغت كمية الذهب الخارجي 227.4 كيلوجرام.

وذكرت، أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 549.3 كيلوجرام، والسبائك الفضية الموسومة بلغت 318 كيلوجرام، وحصلت عنها رسوما تقدر بنحو 27.4 ألف دينار. في حين بلغت كمية الفضة الموسومة في شهر يوليو10 كيلوجرام، وحصلت رسوما عنها بنحو 50 دينارا.

وأشارت، إلى إصدار إدارة المعادن الثمينة بالوزارة 281 كشفا حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي فضلا عن 327 شهادة للسبائك والماركات والمعادن المعفاة من الختم وحصلت عنها رسوما تقدر بنحو 2432دينارا.

«اتحاد كرم القدم» يكرّم «الخطوط الجوية الكويتية»

كرّم الاتحاد الكويتي لكرة القدم، شركة الخطوط الجوية الكويتية، وذلك لجهودها ودورها البارز في الصفوف الاولى الامامية خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد 19) وذلك من خلال استعداد كافة قطاعات الخطوط الجوية التشغيلية المساندة وعلى الدور الملحوظ في تنفيذ المهام الموكلة للشركة لتسهيل اجراءات استقبال المواطنين العائدين من الخارج ، حيث أن هذا يأتي ضمن تكريم الاتحاد للجهات الحكومية العاملة في الصفوف الامامية لما قدموه من جهود ملموسة أثناء الجائحة، كما أنه جاء على هامش استئناف النشاط الكروي في البلاد لدوري stc الممتاز لكرة القدم والذي انطلق بمؤجلة ناديي الكويت والنصر، حيث قام لاعبو الفريقين قبل بداية المباراة بتنظيم ممر شرفي للجهات العاملة في الصفوف الامامية.

هذا وقد تسلّم التكريم ممثلاً على الخطوط الجوية الكويتية مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام فايز العنزي، والذي علّق بدوره قائلاً: «تفخر الخطوط الجوية الكويتية بأن تكون ضمن الجهات المكرّمة في هذا اليوم السعيد لاستئناف النشاط الكروي في البلاد، حيث أن هذا التكريم يأتي كثمرة لجهود العاملين من مختلف القطاعات التشغيلية المساندة في الخطوط الجوية الكويتية لما قدموه أثناء جائحة كورونا من تشغيل لرحلات إجلاء للمواطنين من الخارج، وتهيئة وتجهيز مركز طبي لاستقبال المواطنين العائدين وتسهيل اجراءات عودتهم إلى أرض الوطن وتدريب وتأهيل جميع الطواقم والعاملين في أرض المطار على التعامل مع المسافرين اضافة إلى الالتزام التام في تعقيم الطائرات والنقليات وحقائب المسافرين والالتزام ايضاً بالاشتراطات والارشادات الصحية، علاوة على ذلك تخصيص طائرات للشحن لجلب المواد الغذائية والطبية وذلك ضمن جهودها الوطنية لدعم ومساندة القطاعين الصحي والغذائي في البلاد وذلك بالتنسيق والتعاون مع العديد من الجهات كالادارة العامة للطيران المدني ووزارة الصحة ووزارة الداخلية ومؤسسة انشيون العالمية لإدارة المطارات والادارة العامة للجمارك».

وأضاف العنزي: « تبذل الخطوط الجوية الكويتية قصارى جهودها بسواعد أبنائها المخلصين لخدمة وطنها الحبيب الكويت، حيث عملت الشركة في الـ6 أشهر الماضية على قدم وساق وعلى مدار الـ24 ساعة لإجلاء جميع أخواننا المواطنين.